

30 أسئلة من كتاب الصلاة من كتاب الإرشاد إلى معرفة الأحكام

للسعدي | كبار العلماء

عبدالرحمن السعدي

المكتبة الصوتية للعلامة الشيخ عبدالرحمن بن ناصر السعدي رحمه الله اسئلة من كتاب الصلاة وقد يتناول غيرها من بقية العبادات.

السؤال السادس عشر ما هي الشروط التي تشتراك فيها الصلاة - 00:00:02

والزكاة والصيام والحج او يشتراك فيها اثنان منها فاكثر. والتي يتفرد بها كل واحد منها. الجواب وبالله التوفيق والاعانة ونسأله الهدایة الى الصواب. اعلم ان هذه العبادات الاربعة هي مع الشهادتين اركان الاسلام التي ينبغي عليها - 00:00:22

وهي اعظم مهامات الدين واكبر ما يقرب الى رب العالمين ورضاه وتوبته. وفيها من الفضائل الایمانية والاخلاقية والاعمال ومحاسن الدين ومصالح جميع المسلمين. ما لا يدخل تحت الحصر والحد. وفيها من تكميل الاسلام وتحقيق الایمان - 00:00:42

وقيام شعائر الدين وزيادة الایمان وتکفير السینئات وزیادة الحسنات وعلو الدرجات وصلاح القلوب والارواح والابدان والدنيا والآخرة وغير ذلك مما هو معروف. فكل هذه المصالح اشتراكت فيها. وان اختصت كل واحدة منها بما اختص - 00:01:02

صد به ثم انها اشتراكت كلها في وجوبها على المسلمين. فالاسلام هو الشرط المشتركة لان المسلمين هم الذين التزموا ما جاء به الشرع وهذا اعظمه. واما غير المسلمين فيؤمنون بالاسلام ولا يخاطبون بهذه العبادات الاربع ابتداء. وان كانوا يعاقبون على - 00:01:22

تركها في الآخرة كما يعاقبون على ترك الاسلام. واشتراكت كلها ايضا باشتراط القدرة عليها. اذ القدرة هي مناط الاوامر واهي فمن لا يقدر على الشيء لا يلزمته فعله ومن لا يقدر على الترک بل هو مضطرك فلا حرج عليه. ولا يكلف الله نفسا الا - 00:01:42

لا وسعها ولكن تختلف القدرة فيها بحسبها. فالقدرة على الصلاة ثبوت العقل. ولذلك قال الفقهاء ولا تسقط الصلاة ما دام العقل ثابتا فيصلي قائما فان عجز فقاعدا فان عجز فعلى جنبه ويومئ برأسه فان عجز في يومي بطرفه فان عجز - 00:02:02

استحضر ذلك بقوله هذا المذهب وعند الشيخ تقى الدين الایماء بالرأس اخر المراتب. لان غيره لم يثبت به وهذا اصح والاول اح祸ط. واما القدرة في الزکاة فهي ملك نصاب زكوي. واما القدرة على الصيام فهي القدرة عليه من غير - 00:02:22

ضرر يلحقه. ولهذا يسقط عن الكبير الذي لا يقدر عليه. والمريض الميؤوس من برئه ويطعم عن كل يوم مسكيينا. واما الذي جاء ببرؤه فيؤخره الى البر. واما القدرة على الحج فهي ملك زاد وراحلة فاضلين عن ضروراته وحوائجه الاصلية - 00:02:42

هذا الشرط اشتراكت فيه كما ترى الا انه فسر بكل واحدة بما يناسبها شرعا. واما التكليف وهو البلوغ والعقل فتشترك فيه الصلاة والصيام والحج لحديث رفع القلم عن ثلاثة النائم حتى يستيقظ والصغرى حتى يبلغ والمجنون - 00:03:02

حتى يفيق فمن لا عقل له او لم يبلغ فلا صلاة عليه ولا صيام ولا حج. لان هذه اعمال بدنية محضة او معها مال كالحج وهذا من حكمة الشارع ان من لا عقل له بالكلية او له عقل قاصر كالصغرى انه لا يجب عليه شيء - 00:03:22

يفعله. ولما كان الصغير له عقل صحت عباداته اذا كان مميزا لوجود العقل الذي ينوي به. اختص الحج والعمرة صحته ممن دون التمييز. وينوي عنه وليه. واما الزکاة فلا يشترط لها التكليف عند جمهور العلماء مالك والشافعي - 00:03:42

واحمد وهو ظاهر النصوص الشرعية وظاهر المنقول عن الصحابة رضي الله عنهم. والسبب ان الزکاة عبادة مالية محضة متعلقة بالمال فوجبت في مال الصغير ومال المجنون المسلم كما يجب في ماله نفقة من تلزمته نفقته وهذه - 00:04:02

هي حكمة مناسبة. وتشترك ايضا الاربع في لزوم النية لحديث انما الاعمال بالنيات. فلا تصح صلاة ولا زکاة ولا صيام ولا حج الا بنية

تقع من الفاعل لها تقدم عليها. الا ان المجنون والصغير ينوي الزكاة عنهم وليهما - [00:04:22](#)

وكذلك ينوي الحاج عن من لم يميز وليه. وتشترك الصلاة والصيام بوجوبهما على الاحرار والعيبد المكلفين. بخلاف الزكاة والحج فانهما يختصان بالاحرار. والسبب في ذلك انه تقدم ان القدرة شرط في الجميع. والزكاة والحج عmad - [00:04:42](#)

قدرة فيها المال. العبد المملوك لا مال له فهو كالقير المعسر. وكذلك العبادات المالية لا تجب على الارقاء لهذا السبب فصارت الحرية شرطا في الزكاة والحج فقط. ومن الشروط المشتركة بين الارقاء كلها الوقت. وانها كلها لا تلزم - [00:05:02](#)

الا بدخول وقتها. الوقت يختلف باختلاف هذه العبادات. فاوقات الصلوات الخمس الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر لا تلزم الا بدخولها ولا تصح الا بدخولها. فالظهور من الزوال الى مصير الفيء مثله بعد فيه الزوال. والعصر من مصيره مثله الى - [00:05:22](#)

مثليه على المذهب وعلى الصحيح الى اصفار الشمس. والمغرب من الغروب الى مغيب الحمرة. والعشاء من مغيب الحمرة الى ثلث الليل على المذهب او نصفه على الصحيح. والفجر من طلوعه الى طلوع الشمس. والزكاة لا تلزم الا بدخول وقتها. وهو تمام الحول - [00:05:42](#)

في جميع الاموال الزكوية الا المعتبرات. فوقتها حصادها وجذاذها. كما قال تعالى واتوا حقه يوم حصاده ولكنه يجوز تقديمها قبل ذلك حيث وجد السبب. والصيام صيام رمضان لا يلزم ولا يصح الا بمجيء رمضان. والحج - [00:06:02](#)

لا يلزم ولا يصح الا بوقته. الحج اشهر معلومات. بخلاف العمرة فانها تصح كل وقت. ومما تختص به من الشروط الطهارة من الحدث والخبرة ويشاركتها في هذين من جزئيات الحج الطواف فقط. وستر العورة واستقبال القبلة - [00:06:22](#)

اجتناب النجاسة في البدن والثوب والبقعة. فالحاصل انها اشتراك في اربعة اشياء. الاسلام والقدرة والنية والوقت اشتراك ما سوى الزكاة بالتكليف. اشتراك الزكاة والحج باشتراط الحرية. واختصت الصلاة بالباقي لشرفها وفضلها - [00:06:42](#)

واعتناء الشارع بها والله اعلم. السؤال السابع عشر باي شيء تدرك الصلاة؟ الجواب الادراكات متعددة. واحد ادرك الوقت للجماعة والجمعة اثنان وادراك الجمعة ثلاثة وادراك الجمعة اربعة ومن به مانع فزال - [00:07:02](#)

وادرك الوقت وكلها على الصحيح. وهي احدى الروايتين عن الامام احمد لا تدرك الا برکعة. فمن ادرك من الوقت رکعة فقد ادركه. ومن ادرك من الجمعة او الجمعة رکعة فقد ادركهما. ومن ادرك من الوقت رکعة بعد زوال مانعه لزمته تلك - [00:07:22](#)

كالصلاحة ومن ادرك اقل من رکعة لم يدرك فيها كلها. للحديث الصحيح من ادرك رکعة من الصلاحة فقد ادركها متفقا عليه هذا يعم جميع الادراكات المذكورة ولم يعلق الشارع باقل من الرکعة ادرك رکعة ولا غيرها. والمشهور من - [00:07:42](#)

مذهبي في هذه المسائل انها تدرك بادراك تكبيرة الاحرام من الوقت او قبل انقضاء الجمعة. واما الجمعة صلاتها لا وقتها فلا تدرك الا برکعة قولها واحدا في المذهب والاول اصح كما تقدم. السؤال الثامن عشر ما حكم الصلاة - [00:08:02](#)

بعد خروج وقتها وما حكمها في وقتها؟ الجواب لا يخلو اما ان تكون الصلاة فرضا او نفلا. فان كانت فرضا وكان المؤخر متعمدا غير معذور وليس للتأخير عذر فحكمه انه اثم وان كان غير متعمد فلا اثم. واما القضاء في تفويت - [00:08:22](#)

او فواتها فمنها ما لا يقضى كالجمعة فانها ان فاتت لم تقضى وانما يصلى بدتها ظهرا. ومنها ما لا يقضى جماعة الا في نظير وقته كالعيدين اذا فاتتا فعلت من الغد او بعده قضاء. ومنها ما يجب قضاوه مطلقا وهو الباب - [00:08:42](#)

ومن احكام هذا القضاء وجوب الفورية فيه. لأن الامر المطلق يقتضي الفورية وان كانت متعددات وجب ايضا فالفورية لا تسقط الا مع الضرر. والترتيب يسقط بالنسبيان وبضيق الوقت قولوا واحدا في المذهب. وبالجهل وخوف فوت - [00:09:02](#)

جماعه على الصحيح ومن احكام هذا القضاء ايضا ان من عليه فرائض متعددة وجعلها ابرا ذمتها واحتاط بما يعلم خروجه من التبعه. وان كانت الفائنة صلاة نافلة استحب قضاوها. الا الرواتب اذا فاتت مع فرائض كثيرة فانه - [00:09:22](#)

باداء الفرائض سوى سنة الفجر فيقضيها مطلقا. والا النوافل المشروعة لاسباب فتفوت بفوات تلك الاسباب. فلا فتقضى الكسوف ولا الاستسقاء ولا تحية المسجد ولا نحوها مما له سبب شرع لاجله ثم فاتت مع سببها. فلا يشرع قضاء - [00:09:42](#)

والله اعلم. واما حكم الصلاة في وقتها فالاصل انه يجوز اوله واوسطه واخره. بحيث لا يخرج جزء منها عن الوقت هذا من جهة

الجواز واما من جهة الفضيلة والكمال فاول الوقت هو الافضل الا في شدة الحر. فيسن تأخير الظهر - [00:10:02](#)
او مع غيم لمن يصلى الجمعة ليكون الخروج لهما واحدا. وكذلك يستحب تأخير العشاء الاخر حيث لا مشقة تحابوا ايضا لمن يرجو
وجود الماء لعادمه اذا رجاه في اخر الوقت. ويستحب التأخير للمغرب ليلة مزدلفة للحج. وكذلك - [00:10:22](#)
بك كل جمع استحب تأخيره بان يكون ارفع. وضابط ذلك ان التقديم اولى الا اذا كان في التأخير مصلحة شرعية قد يجب تقديم
الصلوة اول وقتها لمن يظن وجود مانع في اخر الوقت. كالمرأة التي تظن الحيض ونحوه. وقد يجب التأخير - [00:10:42](#)
كمن يشتغل بتحصيل شرط الصلاة او ركناها الذي لا يفرغ منه الا في اخر الوقت. وكتحصيل الجمعة الواجبة لها. وكما قال الفقهاء لو
امرها ابوه بالتأخير ليصللي بابيه وجوب عليه التأخير لكن هذه الصورة مبنية على معن الفرض خلف - [00:11:02](#)
نفلة والله اعلم. السؤال التاسع عشر هل تشترك صلاة الفرض وصلوة النفل في الاحكام ام بينهما فرق؟ الجواب الاصل اشتراك الفرض
والنفل في جميع الامور الواجبة والمكملة والمفسدة والمنقصة. فما ثبت حكمه في احدهما ثبت للآخر - [00:11:22](#)
الا ما دل الدليل على تخصيصه. ولهذا اخذ العلماء احكام صلاة الفرض والنفل من مطلق صلاتهم صلى الله عليه وسلم وامرها ونهيه ولكن
مع هذا فيبينهما فروق كثيرة ترجع الى سهولة الامر في النفل والترغيب في فعله. فمنها ان القيام على القادر - [00:11:42](#)
ركن في الفرض لا في النفل فيصح النفل جالسا للقاعد. ولكن صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم. ومنها جواز صلاة النفل للمسافر
وراكبا متوجها الى جهة سيره. وكذلك ماشيا. وسواء كان السفر طويلا او قصيرا. واما الفرض فلا يصح على - [00:12:02](#)
قالت الا عند الاضطرار اليه كخوف على نفسه بنزوله او خوف فواته او اذا كانت الارض ماشية ماء السماء تهطل
بالمطر ونحو ذلك من مسائل الاضطرار. ومنها انهم اشترطوا في الفرض سترا الرجل احد عاتقيه دون النفل. مع - [00:12:22](#)
ان الصحيح اشتراكهما في هذا الحكم وان الجميع مشروع فيه سترا المنك بلا واجب. لانه غير عورة. والحديث لا يصلين احدكم في
ثوب ليس على عاتقه منه شيء عام في الفرض والنفل. ومنها جواز النفل في جوف الكعبة بخلاف الفرض على المذهب - [00:12:42](#)
والصحيح عدم المنع ايضا في الفرض. لان الحديث الذي احتاجوا به على المنع غير صحيح. فبقي الامر على الاصل. ومنها ان اوقات
النهي قصة بالنهي عن النوافل دون الفرائض. ومنها ما قالوا بجواز يسير الشرب في النفل دون الفرض. ومنها ان من دخل في فرض
وجب - [00:13:02](#)
اتمامه ولم يجز قطعه الا لعذر بخلاف النفل الا الحج والعمرة. وهذا فرق عام بين الفروض والنوافل. واعلم ان هذه فروق غير الفروق
العامة الواقعة بين الفرائض والنوافل من تعين الفروض والاثم والعقوبة على تاركها لغير عذر - [00:13:22](#)
تقدما عن المزاومة وعظم اجرها ورفعة درجاتها. فان هذا معلوم من حد الفرض وحد النفل. لا يحتاج الى ذكره في المعينة وانما
يذكر عند الكلام على الامور الكلية العامة. السؤال العشرون ما هي العورة التي يجب ستراها؟ الجواب - [00:13:42](#)
عورة اطلاق في باب سترا الصلاة واطلاق في باب تحريم النظر والحكم فيما متفاوت. اما العورة في باب سترا الصلاة فمنها مخففة
وهي عورة ابن سبع سنين الى تمام العشر. فلا يجب ان يستر في الصلاة الا الفرجين فقط. ومنها مغلظة وهي - [00:14:02](#)
الحرة البالغة فكلها عورة في الصلاة الا وجهها وفي كفيها وقدميها عن احمد روایتان المشهور وجوب ومنها متوسطة وهو من عدا
المذكورين فيدخل فيه عورة الامة وان كانت بالغة. والحرة غير البالغة والرجل - [00:14:22](#)
وابن عشر الى البلوغ من حر وعبد. فكل هؤلاء عورتهم في الصلاة من السرة الى الركبة واقل مجزئ في ذلك ما تستر بشرة البدن ولابد
ان يكون الساتر مباحا. وسيأتي ان شاء الله تفصيل الثياب المباحة من المحرمة في غير هذا السؤال - [00:14:42](#)
ايها الجواب وثم قسم اخر وهو انه يجب سترا جميع بدن الميت بثوب لا يصف البشرة صغيرا كان الميت او كبيرا او ذكرا او انثى.
الحال الثاني عورة في باب النظر. وهو النظر الى ما وراء الثياب من بدن الانسان. فهو ايضا ثلاثة - [00:15:02](#)
اقسام شديد وهو نظر الرجل البالغ للشهوة للحرة البالغة الاجنبية غير القواعد فيحرم الى شيء من بدنها لا وجهها ولا يديها ولا قدميها
ولا شعرها المتصل بغير حاجة. اثنان وخفيف وهو نظر الرجل الى زوجته - [00:15:22](#)
ونظرها اليه فيجوز لكل نظر جميع بدن الاخر. وكذلك نظر عورة من دون سبع سنين. تسمية هذا النوع عورة تجوز لاهل التقسيم ثلاثة

ونوع متوسط وهو نظر الرجل الى الرجل ونظر المرأة للرجل وللمرأة ونظرة - 00:15:42

بذوات محارمه نسبا ورضاعا وصهرا. والنظر لحاجة خطبة ومعاملة ونظر الامة. فيجوز من ذلك ما جرت به العادة وما احتج اليه.
وشرط هذا الا يكون معه شهوة فان كان لم يجز. ومثله النظر للاضطرار كنظر الطبيب والمنقد من - 00:16:02

ان مهلكة ونحو ذلك فهذا يجوز لما يحتاج اليه والله اعلم. السؤال الحادي والعشرون ما الفارق بين الثياب المباحة من المحرمة. واذا
كان محرا فهل تصح به الصلاة ام لا؟ الجواب الاصل في الثياب واللباس الاباحية. قال الله تعالى قل - 00:16:22

من حرم زينة الله التي اخرج لعباده والطيبات من الرزق. فانكر على من حرم اللباس والمطاعم والمشارب التي اخرجها لعباده نعمة
منه ورحمة فدل على ان اصلها الاباحة حتى يأتي من الشرع ما يدل على التحرير. ودخل في هذا الاصل جميع ما - 00:16:42

يتخذ منه الاكسية من اي نوع كان فهو مباح. ولم يحرم الشارع الا اشياء مخصوصة ترجع الى دفع الضرر وحفظ العباد في في دينهم
ومعاشهم. والمحرم من اللباس اما لمكسيبه الخبيث كالمحضوب ونحوه. فهذا تحريم عام للذكور والإناث - 00:17:02

لاشتراك الجميع في المعنى الذي حرم لاجله. واما محرم لهيئته المشتملة على مفسدة. فكذلك هذا محرم على الصنفين. فيكي يدخل
فيه اللباس الذي يحصل فيه التشبه الخاص بالكافار وتشبه الرجال بلباس النساء الخاص بهن. وكذلك تشبه النساء - 00:17:22

لباس الرجال الخاص بهم فهذا النوع الحكم فيه يدور مع عنته. فمتى وجد الشبه المحظور فالحكم بقاء المحظور ومتى لا زال ومن
هذا النوع اللباس الذي فيه صور الحيوانات ولباس الفخر والخيال فهو محرم على الرجال والنساء. ومن - 00:17:42

يكون محرما على الرجال محللا للنساء. وذلك كالذهب والفضة واكسية الحرير الخالصة او التي غالبا حرير او فيها الاكثر من اربع
اصابع من الحرير ويستثنى من هذا للرجل ما دون اربع اصابع من الحرير او اربع فقط واستعماله - 00:18:02

وفي الحرب او لمرض من حكة ونحوها. وكذلك كسوة الكعبة والمصحف بالحرير كل هذا جائز. واما تحريم الاكسية النجس كجلود
السباع فهذا من باب وجوب تجنب الخبائث كلها في كل شيء. واما صحة الصلاة وعدمها في التوب المحرم المتعلّم - 00:18:22

بستر العورة فانها لا تصح به الصلاة فرضا ولا نفلا الا معذورا بجهل او نسيان. وكذلك المضطر فان كل معذور اذا فعل محظورا في
العبادة فعبادته غير فاسدة. كما انه غير اثم. السؤال الثاني والعشرون ما الصور التي تصح الصلاة - 00:18:42

فيها لغير الكعبة؟ الجواب الاصل ان استقبال القبلة شرط لصحة الصلاة. وان من ترك الاستقبال فصلاته باطلة. لكن افني من هذه صور
منها المربيوط والمصلوب لغير القبلة وفي شدة القتال. وهذا يرجع لعدم القدرة على الاستقبال. وكل من - 00:19:02

ان عجز عن شرط من شروط الصلاة او ركن من اركانها سقط عنه. ومنها المتنفل على الراحلة في السفر تتوجه جهة سيره ولا يلزم
الاستقبال في كل شيء من صلاته على الصحيح. وعلى المذهب يلزم افتتاح الصلاة الى القبلة اذا تمكّن من ذلك. وكذلك الماشي -
00:19:22

ويلزمه الركوع والسجود اليها على المذهب. ومنها من اشتبيهت عليه القبلة في السفر واجتهد. ثم تبين له بعد الفراغ انه لغير القبلة فلا
اعادة عليه وعلى المسألتين قوله تعالى والله المشرق والمغرب فainما تولوا فثم وجه الله فسر - 00:19:42

وبكل منها وال الصحيح ان الآية تعم ذلك وما هو اعم منه و مما يسقط وجوب استقبال القبلة اذا ركب السفينة. وهو هو لا يتمكن من
الاستقبال لم يلزمنا. وان تمكّن لزمه في الفرض دون النفل. فلا يلزم ان يدور بدورانها والله اعلم - 00:20:02

السؤال الثالث والعشرون قد اشتهر عند اهل العلم ان لكل جارحة من اعضاء البدن عبودية خاصة في الصلاة فما هذه بالخواص؟
الجواب وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب. الاصل في هذا ان تعلم ان الصلاة المقصود الاعظم - 00:20:22

وبها اقامة ذكر الله والخشوع له والحضور بين يديه ومناجاته بعبادته. وهذا المقصود للقلب اصلا والجوارح كله تبع له. ولهذا يتنتقل
العبد في الصلاة من قيام الى ركوع ومنه الى سجود ومنه الى رفع. وهو في ذلك يتتنوع في - 00:20:42

خشوعي لربه القيام بعبوديته ويتنقل من حال الى حال. ولكن ركن من الحكم والاسرار ما هو من اعظم صالح القلب الروحي
والايمان. ولهذا علق الله الفلاح التام على هذا في قوله قد افلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون - 00:21:02

ان يجتهد العبد في تدبر ما يقوله من القراءة والذكر والدعاء وما يفعله من هذه التنقلات. وكمال هذا ان يعبد الله انه يراه فان لم يقوى

على هذا استحضر رؤية الله له وبحسب حصول هذا المقصود يحصل تأخيرها للعبد له من الاجر والثواب - [00:21:22](#)
والقبول والقرب من ربه ما يحصل. ولهذا ورد في الاثر ليس لك من صلاتك الا ما عقلت منها. معناه حصول هذه المقاصد الجليلة والا
ابراء الذمة وزوال التبعة تحصل باداء جميع لازمات الصلاة. ولكن يتفاوت المؤمنون في صلاتهم بحسب تفاوت - [00:21:42](#)
ايماهم فهذا المعنى الذي ذكرته واشرت اليه تشتراك فيه جميع الجوارح الظاهرة والباطنة. ثم بعد هذا الاجمال فاللسان بعد القلب
اعظمها واكثرها عبودية لانه ينتقل في صلاته من قراءة الى اذكار متنوعة الى ادعية بعضها - [00:22:02](#)
واركان وبعضها واجبات وبعضها مكملات. اما الاركان المتعلقة باللسان فتكبيرة الاحرام وقراءة الفاتحة في كل ركعة على كل احد الا
المأمور. اذا جهر امامه على القول الصحيح فيتحملها عنه. وعلى المذهب حتى في السر - [00:22:22](#)
التشهد الاخير والصلاۃ على النبي صلى الله عليه وسلم والتسلیمان. واما واجبات اللسان فالتكبیرات كلها غير الاحرام وغير التكبیرة
الثانیة للركوع في حق المسبوق. اذا ادرك الامام راكعا ثم كبر للحرام فانها تجزئه - [00:22:42](#)
هو عن تكبيرة الرکوع لاجتماع عبادتين في وقت واحد من جنس واحد. فاكتفي فيهما بفعل واحد. فان كبر للركوع فهو اكمل فتبين
 بهذا التفصیل ان التكبیرات ثلاثة اقسام. رکن وهو تكبیرة الاحرام ومسنون وهو هذه الاخيرة وواجب - [00:23:02](#)
واجب وهو باقيها ومن واجباته قول سمع الله لمن حمده للامام والمنفرد. وقول ربنا ولک الحمد للامام والمنفرد والمأمور وقول
سبحان ربی العظیم مرّة في الرکوع. وسبحان ربی الاعلى مرّة في السجود. وربی اغفر لي بين - [00:23:22](#)
وما زاد على ذلك فهو مسنون مکمل. فالتشهد الاول واما باقي القراءة بعد الفاتحة وباقی التسبيحات والادعیة هي تکمیل التشهد فانها
من سنن مکملات. فلا يشرع في الصلاة سکوت اصلا. الا اذا جهر الامام في شرع للمأمور - [00:23:42](#)
الانصات لقرائته وكذلك لقنوته. كما قال تعالى اذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا. وكما ان اللسان قالوا في هذه الانواع التعبدية فلا
يحل ان يشغل بغيرها. ولهذا كانت حركته بغير ما يتعلق بالصلاۃ مبطلة للصلاۃ - [00:24:02](#)
كلامي عمدا فانه مبطل اجماعا. كما قال النبي صلى الله عليه وسلم ان صلاتنا هذه لا يصلح ولا يحل فيها شيء من کلام الناس فان كان
الکلام من جاھل الحکم او جاھل الحال او من ناس فالمشهور من المذهب ابطال الصلاۃ به الا ان نام - [00:24:22](#)
فتکلم او غلب الكلام عليه حال قراءته. وعلى الصحيح کلام المعذور غير مبطل للصلاۃ. لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر المتكلّم
في صلاته جاھلا بالاعادة بل اخبره بالحكم فقط. وكذلك لما تکلم المسلمين حين سهي فسلم قبل اتمامها لم - [00:24:42](#)
يأمرهم بالاعادة بل تکلم هو وهم وبنوا جمیعا على ما مضی. واما ما يتعلق باليدین فرفع اليدین الى حدو المنکبین في اماکنها وهي
عند تكبيرة الاحرام وعند تكبيرة الرکوع وعند الرفع وكذلك على الصحيح عند الرفع من التشهد الاول - [00:25:02](#)
ما ثبت به الحديث المشهور الاقتصر على الثلاثة الاول. وكذلك تكبیرات العید اللاتی بعد تكبیرة الاحرام. وبعد تكبیرة انتقال للرکعة
الثانیة وتكبیرات الجنائز کلها. والاستسقاء كالعید وكذلك على المذهب تكبیرة السجود للتلاوة والشكرا - [00:25:22](#)
الصحيح لا يستحب رفعها بهما لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يرفعهما في السجود. ومن عبادة اليدین ان يكون في حال قیام
قابضا يسراه بیننا خاضعا لهما على سرتها او تحتها او فوقها. وان يجعلهما على رکبته في الرکوع مفترقین - [00:25:42](#)
ولا يستحب تفريق اصابعهما في غير هذا الموضع وان يجعلهما في سجوده حدو منکبیه مستقبلا بهما القبلة مجافیا لهم عن جنبیه
مبسوطین مضمومتی الاصابع وان يجعلهما على رکبته او فخذیه في الجلوس بین السجدتین مبسوطین - [00:26:02](#)
مضمومتی الاصابع موجها اصابعهما للقبلة. وكذلك في التشہدین الا انه ينبغي في التشہدین ان يقبض من اليمنی خنصر والبنصر
ويحلق الابهام مع الوسطی. وان يشير بالسبابة الى توحید الله وذکرہ. ومن خواص اليدین في حق المرأة - [00:26:22](#)
ده تنبیه الامام الى سهو ان تصفق بهما. واما الرجل فالمشروع في حقه التسبيح كما امر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم الفرق بين
الرجل والمرأة ظاهر لان المطلوب منها الاستتثار لشخصها وكلامها فهذا ما يتعلق باليدین ومن المشترک بين - [00:26:42](#)
بینهما وبين بقیة الاعضاء السبعة الرکبین والقدمین والجبهہ مع الانف ان السجود عليهم رکن لا تتم الصلاۃ الا به واما ما يتعلق
بالقدمین فالقیام في الفرض رکن لا تتم الا به على القادر. وينبغي ان يفرقها ولا يضم بعضها - [00:27:02](#)

الى بعض حيث امكن بلا مشقة وان تكونا في السجود منصوبتين وبطون اصابعهما على الارض موجهة اطرافها الى القبلة. واما الجلوس فينصب اليمنى ويوجه اصابعها الى القبلة ويفترش اليسرى ويجلس عليها الا في التشهد الاخير - [00:27:22](#)

فيتورك بان يخرجها من تحته ويجلس على الارض. وكذلك ينبغي موازنة الرجلين فلا يقدم احداهما على الاخر ان كانوا جماعة سووا صفوفهم بمساواة المناكب والاکعب. واما ما يتعلق بالعينين فالمشروع ان يكون نظره الى - [00:27:42](#)

اضعي سجوده لانه اعون له على الخشوع وعدم تفرق القلب كما شرع لاجل هذا المعنى ان يصلى الانسان الى ستة فان وفي السترة فوائد عديدة منها هذا المقصد ويستثنى من هذا اذا كان في التشهد فانه ينظر الى سبابته عند الاشارة - [00:28:02](#)

الى التوحيد واستثنى الاصحاب اذا كان مشاهدا للكعبة فانهم قالوا ينظر اليها. وال الصحيح انه لا يستحب في الصلاة النظر الى الكعبة. وان كان النظر اليها خارج الصلاة عبادة. لانه في الصلاة يفوت الخشوع خصوصا اذا كان المطاف مشغولا بالطائفين - [00:28:22](#)

ويستثنى من ذلك ايضا صلاة الخوف. انه ينبغي ان يكون نظره الى جهة عدوه الذي في قبته لكمال الاحتراز. وليجتمع بين الصلاة والجهاد وكما انه يستحب نظره الى موضع سجوده فيكره نظره في صلاته الى كل ما يلهي قلبه ويشوشه - [00:28:42](#)

ولهذا كره العلماء ان يكون في قبلة المصلى ما يلهي من زخرفة او غيرها. ويكره ان يغمض عينيه او يرفع نظره الى السماء ويكره العبث بشيء من الاعضاء. فان كثر وتوالى لغير ضرورة بطلت به الصلاة. ويكره افتراش ذراعيه ساجدا. وتخصصه - [00:29:02](#)

وتنطئه وان تناوب كظم فان لم يستطع وضع يده على فيه ويكره من الجلوس والاقاعه وهو ان ينصب قدميه ويجلس عليهما. وقيل هو ان ينصب قدميه ويجلس بينهما. ويكره فرقعة الاصابع وتشبيكها. ومما يتعلق بالاعضاء - [00:29:22](#)

الصفات المشروعة في هيئات الركوع والسجود والجلوس. فهذا الجواب يأتي على غالب او كل صفة الصلاة والله اعلم. السؤال الرابع والعشرون. ما الموضع التي لا تصح الصلاة فيها؟ الجواب الاصل في هذا قوله صلى الله عليه وسلم جعلت لي الارض - [00:29:42](#)

الارض كلها مسجدا وطهورا. متفق عليه. الاصل ان جميع الموضع من الارض تصح فيها الصلاة كما هو صريح الحديث. فمتي ادعى احد عدم الصحة في موضع منها من غير دليل شرعا صحيحا فقوله مردود والذى يصح النهي عنه غير الاماكن النجسة - [00:30:02](#)

منصوبة والحمام واعطاني الابل والمقبة سوى صلاة جنازة فيها فلا تضر. والخش من باب اولى واحرى. واما النهي عن الجزاره والمزللة وقارعة الطريق وفوق ظهر بيت الله فهو ضعيف لا تقوم به حجة واضعف من ذلك قولهم الصحة هامش - [00:30:22](#)

مثلها فالصواب جواز الصلاة في هذه الاماكن المجزرة وما بعدها. ان كان المذهب انها كلها لا تصح فيها. السؤال الخامس العشرون ما النية المشترطة للصلاة وغيرها؟ الجواب اعلم ان النية التي يتكلم عليها العلماء نوعان نية المعمول له ونية - [00:30:42](#)

نفس العمل اما نية المعمول له فهو الاخلاص الذي لا يقبل الله عملا خلا منه باي يقصد العبد بعمله رضوان الله وثوابه وضده العمل لغير الله او الاشراك به في العمل بالرياء. وهذا النوع لا يتسع الفقهاء بالكلام عليه. وانما يتتوسع به اهل الحقائق - [00:31:02](#)

واعمال القلوب وانما يتكلم الفقهاء بالنوع الثاني وهو نية العمل فهذا له مرتبتان. احداهما تمييز العادة عن العبادة بانه مثلا غسل الاعضاء والبدن تارة يقع عبادة في الوضوء والغسل وتارة يقع عادة لتنظيف وتبريد - [00:31:22](#)

ان ونحوها كذلك مثلا الصيام تارة يمسك عن المفطرات يومه كله بنية الصوم وتارة من دون نية. فلابد في هذه مرتبة من نية العبادة لاجل ان تتميز عن العادة. ثم المرتبة الثانية اذا نوى العبادة فلا تخلو اما ان تكون مطلقة كالصلاه - [00:31:42](#)

المطلقة والصوم المطلق فهذا يكفي فيه نية مطلق تلك العبادة. واما ان تكون مقيدة كصلاة الفرض والراتبة والوتر فلابد مع ذلك من نية ذلك العين لاجل تمييز العبادات بعضها عن بعض. فهذه ضوابط في النية نافعة مغنية - [00:32:02](#)

عن تطويل البحث في النية وتحصيلها. وكون هذا زمنها او هذا او نحو ذلك من الامور التي ان صحت فهي من باب تحصيل للشيء الحاصل وكذلك مسائل الشكوك في النية التي اذا اهتم بها الانسان فتحت عليه ابواب الوسوس. ومن المعلوم ان من معه - [00:32:22](#)

اهو عقله لا يمكنه ان يباشر عبادة بلا نية. حتى قال بعض العلماء لو كلفنا الله عملا بلا نية لكان من باب تكليف بما لا يطاق والله الموفق للصواب. السؤال السادس والعشرون المصلون امام او مأموم او منفرد. فهل يصوغ - [00:32:42](#)

ان ينتقل اثناء صلاته من حالة الى اخرى؟ الجواب اما من دون عذر فلا يسوغ ان ينتقل من امام او انفراد ومن اهتمام الى امام او انفراد. ومن اهتمام الى امام او اهتمام. ومن امام الى اخر. واما عند العذر وال الحاجة - 00:33:02

الى شيء من ذلك فالصواب جواز ذلك كله بورود النص في افراد من هذه الامور. ولم يرد ما يدل على المعن في هذه الحال اما المشهور من المذهب فجوازه في صور مخصوصة. منها اذا صل لغيبة الامام الراتب ثم حضر الراتب في اثناء الصلاة جاز ان - 00:33:22

ان يرجع النائب من الامامة الى الائتمان بالراتب. ومنها اذا سبق اثنان في الصلاة فاتم احدهما بالآخر في قضاء ما فاته بعد سلام الامام الاول فقد انتقل من امام الى امام كالاولى. ومنها اذا احرم منفردا ظانا حضور مأمور ثم - 00:33:42

المأمور فقد انتقل من افراد الى امامية فقد يقال انه في هذه الحال كان قد نوى امامية من سيدخل معه. ومنها اذا عرض للامام عارض يسوغ له الخروج من الصلاة او الانفراد ثم استناب بعض المأمورين جاز. فقد انتقل من اهتمام الى امامية - 00:34:02

ان عكس الاولى ومنها اذا عرض للامام او المأمور عذر او شغل يبيح ترك الجماعة جاز ان ينفرد ويكمel صلاته وحده قد انتقل من امامية الى انفراد ومن اهتمام الى انفراد. ومنها اذا صل بمامور ثم فارقه المأمور لعذر او لا. نوى - 00:34:22

اما الانفراد وكل صلاته. فقد انتقل من امامية الى انفراد والله الموفق للصواب. السؤال السابع والعشرون عن اسباب وجود السهو وكيفية حكم تلك الاسباب؟ الجواب وبالله التوفيق هذا سؤال جامع يحتاج الى جواب جامع لجميع تفاصيل - 00:34:42

وجود السهو وما يناسبها ويرتبط بها. وهذا الباب من اصعب ابواب العبادات. لانتشار مسائله واشتباهاها. وب Hollow الله سبأتي الجواب جامعا لمتفرقاته مقربا لبعيده مسهلا لشديده. اعلم رحمك الله بالعلم النافع والعمل الصالح ان اسباب سجود السهو - 00:35:02

لا غيب. واحد زيادة اثنان ونقصان ثلاثة وشرك في الصلاة. اما الزيادة في الصلاة فلا تخلو من حالين. اما ان تكون من من جنس الصلاة كزيادة قيام او قعود او رکوع فهذه زيادة فعلية ان تعمدها المصلي بطلت صلاته وان فعلها - 00:35:22

انسيانا او جاهلا صلاته وعليه سجود السهو. وهذه زيادة افعال من جنس الصلاة. وان كانت الزيادة التي من جنس الصلاة تأتي زيادة اقوال كأن يأتي بقول مشروع في غير محله فان كان سهوا استحب السجود له ولم يجب ان كان عمدا فهو مكروه - 00:35:42

ان كان قراءة في رکوع او سجود او تشهد في قيام. وان كان غير ذلك فهو ترك لل الاولى. وان كانت الزيادة الفعلية او القولية من غير جنس الصلاة مثل الفعلية الحركة والاكل والشرب فهذه لا سجود فيها ولكن يبحث عن حكمها من جهة - 00:36:02

طال الصلاة طال الحركة وهي ثلاثة اقسام. حركة مبطلة وهي الكثيرة عرفا. المتواالية لغير ضرورة. وحركة مكرورة وهي اليسيرة لغير حاجة وحركة جائزة وهي اليسيرة لحاجة او الكثيرة للضرورة وقد تكون مأمورة بها كالتقدم - 00:36:22

والتأخر في صلاة الخوف ومثله التقدم الى مكان فاضل. اما الاكل والشرب فان كان عمدا ابطلها الا يسير الشرب في النفل وان كان سهوا ابطلها الكبير. ومثال القولية التي من غير جنس الصلاة الكلام. فان كان عمدا غير جاهل ابطلها. وان - 00:36:42

كان سهوا او جهلا فال الصحيح انه لا يبطلها. والمذهب الابطال كما تقدم. واما النقصان فلا يخلو اما ان يكون نقص ركن او نقص واجب او نقص مسنون. فان كان نقص ركن وذكره قبل السلام وقبل شروعه في قراءة الركعة التي بعد المتروك - 00:37:02

منها لزمه ان يأتي به وبما بعده. وان كان بعد شروعه في قراءة التي بعدها. فكذلك على الصحيح لأن الذي فعله بعد وقع لاغيا عفوا فيرجع فيأتي بالمكروك وبما بعده ان لم يصل الى محله. فان وصل الى محله فلا حاجة الى الرجوع - 00:37:22

بانه قد حصل الوصول اليه وعلى المذهب لا يرجع بعد الشروع في القراءة. بل تقوم هذه الركعة مقام الركعة المتروكة منها الركن وتتوب منابها وتلغو تلك الركعة وعليه السجود للسهو في هذه السور. وان ذكر المتروك بعد السلام فكتركه قبله - 00:37:42

وعلى الصحيح وعلى المذهب كترك ركعة كاملة. فيأتي بركعة كاملة الا ان يكون المتروك تشهدا اخيرا او جلوسا له فيأتي به. وعليه السجود في هذه الصور كلها. فهذا تفصيل القول في ترك الاركان. ويستثنى منها اذا كان المتروك تكبيرة الاحرام - 00:38:02

ترامب فان الصلاة وقعت غير مجزية فتعاد من اصلها. واما نقص الواجب فان ذكره قبل الوصول الى الركن الذي يليه وجب عليه الرجوع وان وصل الى الركن الذي يليه لم يرجع مطلقا على الصحيح وعلى المذهب يستثنى التشهد الاول اذا وصل الى القيام - 00:38:22

لان يشرع في القراءة يجوز له الرجوع. والالولى عدم الرجوع. وعليه سجود السهو في كل هذه الصور. وان كان ترك الركن والواجب بطلت الصلاة، واما نقصان المنسنون فاذا ترك مسنونا لم تبطل صلاته. ولم يشرع السجود لتركه سهوا. فان سجد فلا بأس - 00:38:42
ولكته يقييد بمسنون كان من عزمه ان يأتي به فتركه سهوا. اما المنسنون الذي لم يخطر له على بال او كان من عادته في تركه فلا يحل السجود لتركه لانه لا موجب لهذه الزيادة. واما الشك فان كان بعد السلام لم يلتفت اليه كذلك اذا - 00:39:02

كثرت الشكوك لا يلتفت اليها. وان لم يكن كذلك فالشك اما في زيادة او نقصان. الشك في زيادة ركن او واجب في غير هل للذى هو فيه لا يسجد له. واما الشك في الزيادة وقت فعلها فيسجد له. واما الشك في نقص الاركان فكتركها. والشك في ترك - 00:39:22
كلالواجب لا يوجب السجود. واذا حصل له الشك بنى على اليقين وهو الاقل. تساوى عنده الامرمان او غالب احدهما اماما كان او هذا المذهب وعن احمد يبني على اليقين الا ان كان عنده غلبة ظن فيأخذ بغلبة ظنه. هذا القول هو الذي تدل - 00:39:42

النصوص الشرعية. فهذه اسباب سجود السهو وتفاصيلها لا يشذ عنها شيء. حيث وجب عليه سجود السهو او شرع له فهو مخير من شاء جعله قبل السلام وان شاء جعله بعده. والله تعالى اعلم. السؤال الثامن والعشرون ما حكم السجود على - 00:40:02
هائل الجواب السجود على حائل ثلاثة انواع. ممنوع وجائز ومكروه. فالملمنوع اذا جعل بعض اعضاء سجوده على بعض كأن يجعل يديه او احداهما على ركبتيه او يسجد بجهته على يديه او يضع احدى رجليه على الاخرى فهذا غير - 00:40:22

جائز وهو مبطل للصلاة لان السجود على الاعضاء السبعة ركن. وفي هذه الحال ترك منها ذلك العضو وصار الحكم للعضو تاجد واما الحائل المكروره فان يسجد على ثوبه المتصل به او عمامته من غير عذر. واما الجائز فان كان الحائل غير - 00:40:42
متصل بالانسان فدخل في ذلك الصلاة على جميع ما يفرش من الفرش المباحة. السؤال التاسع والعشرون ما حكم ستة المصلي الجواب لها حكمان حكم في حق المصلي وحكم في حق المار. اما المصلي فيحسن ان يصلى الى ستة شاخصة ويدينو من - 00:41:02
منها ويجعلها يمينه او يساره. فان لم يجد شاكحا خط خططا وفي ذلك فوائد. منها اتباع السنة وطاعة الله ورسوله ومنها انه يرد البصر عن مجاوزته فيمنع القلب من الالتفات. ولها في هذا المعنى خاصية عجيبة. ومنها انه يفيده - 00:41:22

انه لا يقطع صلاته ولا ينقصها من مر ورائها. فان مر احد دونها نقص صلاته الا ان يكون المار امرأة او نارا او كلبا اسود بهيما فانه يبطلها كما صح به الحديث. والمشهور ان المرأة والحمار لا يبطلانها. لكن الاول اولى - 00:41:42

واما في حكم المار فيحرم المرور بين المصلي وستره. فان لم يكن ستة فاذا مر وبين يديه نحو ثلاثة اذرع فانه اعصموا المار اثما عظيمما الا ان يصلى في موضع يحتاج الناس الى المرور فيه او في المسجد الحرام خصوصا فيما قرب من البيت - 00:42:02
والصحيح انه يقييد ذلك بالحاجة وال الحاجة تختلف بحسب كثرة الناس في البيت الحرام وقتلهم. واذا مر بين يديه في الحالة التي لا يجوز له المرور فيها دفعه عنه بالاسهل فالاسهل. السؤال الثالثون ما الحالة التي يسقط فيها شيء من الاركان في الصلاة - 00:42:22
مع القدرة؟ الجواب يسقط القيام عن المأمومين اذا صلى بهم الامام الراتب جالسا لعجزه عن القيام. فيشرع لهم الجلوس وهو اولى من القيام الا اذا ابتدأ بهم الصلاة قائما ويسقط بالمداواة اذا كان القيام يمنع الحصول المقصود ويسقط ايضا - 00:42:42

اذا خاف عدوا ينظر اليه اذا قام فتسقط الفاتحة عن المأموم اذا جهر امامه فيتحملها الامام عنه ويسقط القيام ايضا للعريان على المذهب. والصحيح عدم السقوط لعدم الدليل على سقوطه. وكذلك على المذهب اذا قدر ان يصلى في غير الجمعة - 00:43:02
قائمة. واذا حضر الجمعة لم يقدر على القيام. فالذهب انه يخير. فقيل يقدم القيام. فقيل يقدم صلاة الجمعة وهو اولى لان القيام في حقه يصير غير ركن لعجزه عنه ويدرك الجمعة التي لا تعد مصالحها. السؤال الحادي والثلاثون ما السوا - 00:43:22

والآيات المخصوصة المشروعة قراءتها في الصلاة. الجواب يشرع قراءة قل يا ايها الكافرون بعد الفاتحة في الركعة الاولى وفي الثانية قل هو الله احد في سنة الفجر وكذلك المغرب وآخر الوتر وسنة الطواف. ويشرع ايضا في ركعتي الفجر في الركعة - 00:43:42

الاولى بعد الفاتحة قولوا امنا بالله الى اخر الآية وفي الثانية قل يا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم الآية ويحسن ان يقرأ في فجر الجمعة الف لام ميم تنزيل السجدة. وفي الثانية التي على الانسان - 00:44:02

وفي صلاة الجمعة سبج والغاشية او سورة الجمعة والمنافقون. وفي العيددين بقاف والقرآن المجيد ويسبح والغاشية فهذه الصلوات التي خصصت فيها هذه السور والآيات لحكم لا تخفي على من تدبرها مع جواز قراءة غيرها. السؤال الثاني - [00:44:22](#)

اي والثلاثون ما الذي يجوز من الصلوات اوقات النهي؟ الجواب يجوز فيه واحد الفرائض اثنان والمنذورات ثلاثة وسنة الظهر اذا جمع بينها وبين العصر اربعة واعادة جماعة اقيمت وهو في المسجد على المذهب وعلى الصحيح ولو اقيم - [00:44:42](#)

مت وهو خارج المسجد خمسة وسنة الطواف ستة. واذا دخل والامام يخطب سبعة وكذلك على الصحيح ذوات الاسباب السؤال الثالث والثلاثون من الذي تجب عليه الجمعة والجمعة؟ الجواب تجب الجمعة على الذكور المكلفين القادرين - [00:45:02](#)

ايضا في وجوب الجمعة ان يكون مستوطنا بقرية؟ وهل الحرية شرط لوجوب الجمعة والجمعة على قولين المذهب منهما اشتراطها فلا تجبان على عبد مملوك لاشتغاله بخدمة سيده. الصحيح وجوب جميع التكاليف البدنية على المكلفين من - [00:45:22](#)

الارقاء جماعة او جمعة او غيرهما. لأن النصوص الموجبة لذلك تتناول الارقاء كما تتناول الاحرار. ولأن وجوب الصلاة والصيام ونحوهما لم يختلف الناس انها شاملة للصنفين. فكذلك يجب ان تكون الجمعة والجمعة. وقولهم العبد - [00:45:42](#)

مشغول بخدمة سيده يجب عنه بأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق. الخدمة الواجبة للسيد مؤخرة عن حق الله تعالى العبد وسيده دخلان في رق التكليف. اما العبادات المالية كالزكاة والحج حيث احتاج للمال والكافارات والتذكرة المالية - [00:46:02](#)

العبد فيها في حكم المعاشر له لا يملك ولو ملكه السيد فالمال الذي بيده للسيد يتعلق بالسيد احكامه والله اعلم السؤال الرابع والثلاثون الذي يقضيه المسبوق هل هو اول صاته او اخرها؟ الجواب ليس باولها في ابتداء النية - [00:46:22](#)

وتکبیر الاحرام قوله واحدا. وكذلك اذا ادرك المسبوق من الثلاثية او الرباعية ركعة فانه اذا قام يقضي ما عليه لا يسرد رکعتين بل يصلی ركعة ثم يجلس للتشهد ثم يتم ما عليه وما سوى هذه الصور الثلاث فيتها قولان في المذهب هما روایتان - [00:46:42](#)

عن الامام احمد المشهور عند المؤاخرين ان ما يقضيه اول صاته فيستفتح له ويستعين ويقرأ مع الفاتحة غيرها. وهذا لأن القضاء يحكي الاداء فيقتضي ان الذي يقضيه يكون بصفة ما فاته سوى الصور المتقدمة هذا حجة هذا القول. واما استدلال - [00:47:02](#)

بعضهم بان في بعض الفاظ حديث ابي هريرة فما ادركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا فليس الاستدلال صحيحا. لأن القضاء بمعنى ان الاتمام كما هو طريقة الكتاب والسنة. والقول الاخر ان الذي يقضيه هو اخر صاته. وهو الصحيح الذي تدل عليه الادلة - [00:47:22](#)

والواقع فان الحديث صح بلا شك قوله وما فاتكم فاقضوا. والاتمام بناء الاخر على الاول وتميمه له. ولفظه بمعناها ويدل على ذلك الصور السابقة. فلو كان ما يقضيه اول صاته لوجب عليه ابتداء النية وتکبیرة الاحرام في قضاء - [00:47:42](#)

طيب وايضا هذا خلاف الواقع فليس اخر الشيء هو اوله. لكن قال بعض القائلين بهذا القول اذا قام لقضاء اولتي الرباعية او الثلاثية قرأ مع الفاتحة استدراكا للقراءة الفائتة. وهذا قول حسن. السؤال الخامس والثلاثون اذا سبق المأمور - [00:48:02](#)

امامة فما حكم ذلك؟ الجواب المشروع ان المأمور لا يشرع في ركن حتى يصل امامه الى الركن الذي يليه كما دلت عليه الاحاديث اذ عمل الصحابة رضي الله عنهم. واما سبق المأمور لامامه فهذا محروم منهي عنه. متوعد عليه بالعقوبة. كما قال النبي - [00:48:22](#)

صلى الله عليه وسلم اما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الامام ان يحول الله رأسه رأس حمار او يجعل صورته صورة وقال انما جعل الامام ليؤتم به. والحديثان في الصحيحين. واما حكم سبقه له فلا يخلو الحال اما ان يكون السبق عمدا - [00:48:42](#)

واما ان يكون جهلا او نسيانا. فالعمد يبحث فيه عن الاثم وعن بطلان الركعة وبطلان الصلاة. والجهل والنسيان انما يبحث فيما عن بطلان الركعة فقط وبيان ذلك انه ان سبقه عمدا بركن الركوع او بركتين غير الركوع فان صلاته تبطل - [00:49:02](#)

بمجرد هذا السبق مثال سبقه بركن الركوع ان يركع المأمور ويرفع من الركوع قبل ان يصل الامام للركوع. ومثال بركتين ان يسجد المأمور قبل سجود امامه ثم يرفع ثم يسجد السجدة الثانية قبل ان يصله الامام. فهذا تبطل صلاته - [00:49:22](#)

هو يعيدها من اولها وان سبقه بركن غير الركوع او الى ركن الركوع بان ركع مثلا قبل ركوع امامه فهذا عليه ان يرجع جعل يأتي بالرکوع بعد امامه فان لم يفعل حتى ادركه الامام فيه بطلت صلاته ولا تبطل صلاته بمجرد هذا السبق الى ركن - [00:49:42](#)

ركن الركوع او بركن واحد غير الركوع على المذهب. وعن احمد ما يدل على بطلان صلاته بمجرد السبق. وهو ظاهر الادلة فهذا هذا

حكم المتعتمد. واما اذا وقع السبق نسيانا او جهلا فلا يخلو اما ان يرجع فيأتي بما سبق به مع الامام او لا. فان رجع - 00:50:02 ركعته مطلقا سواء كان السبق الى ركن او بركن او اكتر فان لم يرجع حتى لحقة الامام فان كان سبقة الى ركن الرکوع بان رکع ساهيا او جاهلا قبل امامه ثم رکع الامام والسابق في رکوعه صحت رکعته واعتد بها ومثله السبق - 00:50:22 برکن واحد غير الرکوع. وان كان السبق برکن الرکوع او برکتين غير الرکوع فان رجع قبل وصول الامام له صحت ايضا رکعته وان لحقة الامام لغت الرکعة التي وقع فيها السبق. هذا تفصيل جامع لاحوال المسابقة. فقد تبين ان الجاهل - 00:50:42 تبطل صلاته على كل حال. وكذلك الناس وانما التفصيل المذكور في رکعته هل يعتقد بها ام لا؟ السؤال السادس والثلاثون ما الصفات المعتبرة في الامام في الصلاة اشتراطا واولوية؟ الجواب اذا جمع الامام خمسة امور الذكرية والتکليف - 00:51:02 والاسلام والعدالة والقدرة على جميع شروط الصلاة واركانها صحت امامته في كل الاحوال الا الجمعة فيشترط مع خمسة الحريمة والاستيطان في القرية. فان اختل من هذه الامور شيء فاما الا تصح صلاته وامامته كالكافر. واما - 00:51:22 ان تصح صلاته دون امامته كالفاسق واما ان تصح امامته في النفل مطلقا وفي الفرض بمثله كالصبي المميز. واما ان تصح امامته بمثله فقط كالمرأة والعاجز عن شيء من الاركان والشروط ويستثنى الامام الراتب اذا عجز عن القيام - 00:51:42 فتصح امامته بالقادرين عليه. وكذلك الرفيق والمسافر وغير المتوطن لا تصح امامتهم في الجمعة. هذا التفصيل المذكور هو المشهور في المذهب وفيه قول اخر وهو الاصل دليلا ان كل من صحت صلاته لنفسه صحت امامته بل من لم تصح - 00:52:02 صلاته لنفسه اذا لم يعلم به المأمور حتى فرغ فلا اعادة وليس ثم دليل يجب المصير اليه في ابطال امامة الفاسق والعاجز عن الشروط والاركان والصبي البالغ بل عموم الدلة تدل على جواز ذلك. والنبي صلى الله عليه وسلم قال في ائمه - 00:52:22 جور يصلون لكم فان اصابوا فلهم لكم وان اخطأوا فعليهم لكم. والعاجز عن واجبات الصلاة لا يصير مخلا بواجب عليه. فكما انه معذور فالمحصل خلفه كذلك. وعموم قوله صلى الله عليه وسلم يوم القوم اقرؤهم لكتاب الله. فان - 00:52:42 في القراءة سواء فاعلهم بالسنة فان كانوا بالسنة سواء فاقدمهم هجرة. وهو في الصحيح يتناول العدل والفاسق والحر والعبد والكبير والصغر والممسافر والمقيم والجماعة والجماعه والقادره على جميع الاركان والشروط والعاجز عن بعضها. وقد - 00:53:02 عمرو بن سلمة قومه وهو ابن سبع سنين في زمن النبي صلى الله عليه وسلم. هذا في صحة الامامة فقط بقطع النظر عن الاولوية واما من هو اولى بالامامة فاعلم ان جميع الولايات والتقديمات الشرعية ينظر فيها الى من هو اقرب بمقاصد تلك الولاية - 00:53:22 واعظمهم كفاءة وقدرة عليها ومنها الامامة. فقد فصل النبي صلى الله عليه وسلم فيها الامر في الحديث السابق. وجعل العلم بالكتاب والسنة والدين هي اولى ما يقدم به الامام. فمن جمع القراءة والعلم والدين فهو احق بالامامة. فان اشتراك اثنان فاكثر - 00:53:42 وفي هذه الصفات المتميزة منها والراجح يرجح والترجيحات متعددة قد ذكرها الفقهاء ومع الاستواء في وجودها او عدمها آلا الاسن وهذا في ابتداء الامر والا من كان متربتا في مسجد او في بيته فهو احق بالامامة من غيره. وان كان الغير افضل - 00:54:02 منه بتلك الصفات وهذا مضطرب في جميع الولايات والوظائف الدينية ان كان المتولى لها غير مخل بمقصودها فلا عليه ويقدم غيره ولو افضل منه. واما الذي يعتبر التقديم به في الفضل في الصفات المقصودة في ابتداء الامر لا في استمراره - 00:54:22 ودوامه فلا تؤخذ احكام الابداء من احكام الدوام ولا بالعكس والله اعلم. السؤال السابع والثلاثون ما الذي يعتبر في داء المأمور بامامه. الجواب الشرط الذي لا يختلف العلماء فيه انه اذا امكن المأمور متابعة امامه فلا بد من هذا الشر - 00:54:42 وان كانوا متابعته برؤية للامام او لمن خلفه او سماع صوته او صوت المبلغ عنه. فمتى فقد هذا الشرط لم يصح الاقتداء ومتى وجد الامام والمأمور في المسجد لم يستلزم غيره فان كان احدهما خارج المسجد فلا بد من رؤية المأمور للامام او - 00:55:02 لمن خلفه ولو في بعض الصلاة ولابد ايضا الا يكون بينهما طريق مسلوك او نهر تجري فيه السفن على المذهب. وال الصحيح عدم اعتبار الامرین وهو احد القولین في المذهب لعدم الدليل على ايجاب ذلك مع امكان الاقتداء ولعدم المانع في مواضع صلاتهما - 00:55:22 فلا يضر الحال المانع هذا مع قولنا ان الصلاة لا تصح في الطريق. وان قلنا بصحتها وهو الصحيح فالامر واضح. السؤال الثامن والثلاثون في موقف المأمور مع امامه في الصلاة. الجواب الموقف اربعة واجب ومندوب وجائز وممنوع. اما - 00:55:42

فهو وقوف المأمورين اذا كانوا اثنين فاكثر خلف الامام ووقوف المرأة الواحدة خلف الرجل. والجائز وقوف المأمورين جانبي الامام او عن يمينه ووقوف المرأة عن يمين الرجل واختلف في الوقوف عن يسار الامام مع خلو يمينه. المذهب انه ممنوع - 00:56:02
والصحيح انه من الجائز وادارة النبي صلى الله عليه وسلم ابن عباس لما وقف عن يساره الى يمينه يدل على استحساب ذلك تحباب الادارة لا وجوبها. لأن فعله صلى الله عليه وسلم يدل على الندب. الموقف الممنوع وقوف الرجل وحده خلف الامام - 00:56:22
او خلف الصفة مطلقا على المذهب وعلى القول الثاني في حال امكان اصطافه فان لم يمكنه با ان لم يوجد في الصفة مكان سقط عنه توبوا للاصطاف ووقف وحده. واما العراة يقف بينهم وجبوا. والمرأة اذا امت النساء تقف وسطهن استحسبا. فان وقف معه من يعلم - 00:56:42

دموا عدم صحة صلاته فهو منفرد. وان وقف معه محدث او نجس لا يعلم منه ذلك فالاصطاف صحيح. وان وقف معه صبي وهو رجل لم يصح على المذهب وعلى القول الصحيح يصح والله اعلم. السؤال التاسع والثلاثون عن رخص السفر ما هي - 00:57:02
من قواعد الشريعة المشقة تجلب اليسر. ولما كان السفر قطعة من العذاب يمنع العبد نومه وراحته وقراره رتب الشارع عليه ما رتب من الرخص حتى ولو فرض خلوه عن المشقات. لأن الاحكام تتعلق بعلوها العامة. فان تخلفت في - 00:57:22
بعض السور والافراد فالحكم الفرد يلحق بالاعم ولا يفرد بالحكم. وهذا معنى قول الفقهاء النادر لا حكم له. يعني لا اينقض القاعدة ولا يخالف حكمها؟ فهذا اصل يجب اعتباره. فاعظم رخص السفر واكثراها حاجة القصر. لذلك ليس - 00:57:42
قصر من الاسباب غير السفر. ولهذا اضيف السفر الى القصر لاختصاصه به فتقصر الرياعية من اربع الى ركعتين. ومن معاني قصر اركان الصلاة وهنئاتها. ولذلك قال الفقهاء في قراءة قصار المفصل الفجر لا ينبغي الا في السفر. ومن رخصه - 00:58:02
الجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء في وقت ادھاما. الجمع اوسع من القصر. ولهذا له اسباب اخر غير السفر كالموت والاستحاضة ونحوها من الحاجات. والقصر افضل من الاتمام بل يكره الاتمام لغير سبب. واما الجمع في السفر فالافضل ترك - 00:58:22

الا عند الحاجة اليه او ادراك الجماعة به. فاذا اقتربن به مصلحة جاز. ومن رخص السفر الفطر في رمضان. الصلاة النافلة صلة على الرحالة الى جهة سيره فكذلك المتنفل الماشي ومنها المسح على الخفين والعمامة والخمار ونحوها ثلاثة ايام - 00:58:42
لياليها. واما التيمم فليس سببه السفر. ان كان الغالب ان الحاجة اليه في السفر اكثر منه في الحضر. ولعل هذا السبب في ذكر في اية التيمم فان كنتم مرضى او على سفر. الاية وانما سبب التيمم العدم للماء او الضرر باستعماله. قال - 00:59:02
تعالى فلم تجدوا ما ان فتيمموا فكذلك اكل الميتة للمضطر عام في السفر والحضر ولكن الغالب وجود الضرورة في السفر ومن رخص السفر ايضا انه موسع للانسان ان يتترك الرواتب في سفره ولا يكره له ذلك مع انه يكره تركها في الحضر - 00:59:22
ومن رخص السفر ما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم من مرض او سافر كتب له ما كان يعمل صحيحا مقينا.
فالاعمال التي يعملها في حضره من الاعمال القاصرة والمتعددة يجري له اجرها اذا سافر وكذلك اذا مرض فيها لها نعمة ما - 00:59:42
اجلها واعظمها. واما صلاة الخوف فليس سببه السفر ولكنه فيه اكتر. السؤال الاربعون ما الامور التي اشتراك فيها مع العيددين والتي افترقت؟ الجواب وبالله الاعانة والوصول الى ما يحبه ويرضاه. اعلم ان الشارع من حكمته ومحاسن شرعه - 01:00:02
شرع للمسلمين الاجتماع للصلوات وانواع التعبادات. وهو اما اجتماع خاص كاجتماع اهل المحال المتقاربة لجماعة الصلوات الخمس
اما اجتماع عام يجتمع فيه اهل البلد في مسجد واحد للجمعة. واما اجتماع اعم من ذلك كاجتماع اهل - 01:00:22
للبلد رجالهم ونسائهم احرارهم وارقائهم في الاعياد. واما اجتماع اعم من ذلك كله. كاجتماع المسلمين في جميع اقطار الارض في عرفة ومناسك الحج. وفي هذه الاجتماعات من الحكم والاسرار ومحاسن الشريعة ومصلحة الامة ما لا - 01:00:42
ولا يحصر فمنها اظهار شعائر الدين وبروزها مشاهدا جمالها عند الموافقين والمخالفين. فان الدين نفسه وشعائره من اكبر الدليل على انه الحق. وانه شرع لوصول الخلق الى صلاح دينهم ودنياهم وصلاح اخلاقهم واعمالهم. سعادتهم - 01:01:02
الدينوية والاخروية فوقوف الخلق على حقيقة دين الاسلام وشرحه لافهام الناس كاف وحده لكل منصف قصده الحقيقي لمحبته

وبيان انه لا دين الا هو. وان ما خالفه فهو باطل. وايصال هذا المعنى للفهم الخلق له طرق كثيرة - [01:01:22](#)
من ابلغها واجلها اظهار هذه الشعائر وما احتوت عليه من التقريرات واصناف العبادة. ولهذا كانت هذه الشعائر علما على بلد اسلامي
[01:01:42](#) وظهور الدين وعلوه على سائر الاديان. ومنها ان حقائق هذه العبادات لا تحصل بدون الاجتماعات المذكورة. فالحكم التي -
لاجلها متوقفة على هذا الاجتماع. ومنها ان اجتماع الخلق لهذه العبادات من اعظم محظيات الرب لما فيها من تنشيط العبادة الى
اعبادتهم وزيادة رغبتهم وتنافسهم في قريبه وحصول توابه وسهولة العبادة عليهم وخفتها وكثرة ما تشتمل عليهم - [01:02:02](#)
من الانكسار لعظمة الرب والتذلل له والتضرع وخشوع القلب وحضورها بين يدي الله واجتماعهم على طلبهم من ربهم مصالحهم عامة
المشاركة والخاصة ومنها ما في اجتماع المسلمين من قيام الالفة والمودة لان الاجتماع الظاهر عنوان الاجتماع الباطن وتفكيرهم في
- [01:02:22](#)

في مصالحهم والسعى للعمل لها وتعلم بعضهم من بعض. فالعلم الذي لا بد منه للصغير والكبير والذكر والاناث قد تكفلت هذه الاجتماعاته
بحصوله ولو لا هذه الاجتماعات لم يعرف الناس من مبادئ دينهم واصوله شيئا الا اذا منهم. لهذا كان الوارد يفدي - [01:02:42](#)
النبي صلى الله عليه وسلم ويسألة عن الصلوات الخمس فيأمره بحضور الصلاة معه يوما او يومين ثم ينصرف من عنده فاهما لصلاته
النبي صلى الله عليه وسلم وقال صلوا كما رأيتوني اصلي. وقد حج النبي صلى الله عليه وسلم بعد فرض الحج مرة واحدة. وحج -
- [01:03:02](#)

معه المسلمين وقال خذوا عني مناسكم. فانصرف الناس اخذين عن نبيهم صلى الله عليه وسلم احكام الحج الكلية والتفصيلية
والتعليم العملي ابلغ من التعليم القولي والجمع بينهما اكمل. ومنها ان في هذه الاجتماعات من معرفة مراتب المسلمين - [01:03:22](#)
وهم عليه من العلم والدين والاخلاق والمحافظة على الشرائع او غير ذلك من اعظم الفوائد المميزة لتحصل معاملتهم بحسب ذلك
ولو لا هذا الاجتماع لكان ناقص الدين قليل الاهتمام به يتمكن من ترك شرائعه ولا يمكن الزامه بها. وفي ذلك من مضرته - [01:03:42](#)
اضرت العموم ما فيه. وفي الجملة فيها من صالح الدين والدنيا ما هو من الضرورات التي لا بد منها. فهذه الفوائد وغيرها قد اشتراك
في وبنها من شروط الدين وواجباته وبانها ركعتان يجهر فيها في القراءة وبمشروعية الخطيبتين فيهما. فالذى اشتراك فيه -
- [01:04:02](#)

اكثر ما افترقت استحباب التجمل والتطيب وتبشير المؤموم اليهما وتأخر الامام الى وقت الصلاة والاستيطان والعدد على قول به
افترقت باشياء بحسب احوالها ومناسبة الحال الواقعه. فمنها الوقت الجمعة من الزوال الى وقت العصر عند اكثر - [01:04:22](#)
علماء عند الامام احمد من اول صلاة العيد الى وقت العصر. ووقت العيد من ارتفاع الشمس قيد رمح الى قبيل الزوال. ومنها ان صلاة
الجمعة اذا فاتت لا تقضى بل يصلون ظهرا. واما العيد فتقضى من الغد بنظير وقتها. فالفرق ان العيد لما كان لا - [01:04:42](#)
قررروا الا بتكرر العام ولا يمكن تفويت ما في ذلك الاجتماع من المصالح شرع قضاوه. واما الجمعة فتتكرر بالاسبوع. فإذا اسبوع حصل
المقصود بالاخر مع حكمة اخرى وهي ان العيد كثيرا ما يعذر الناس بفواته لتعلقه بالاهلية بخلاف الجمعة - [01:05:02](#)
ومنها ان الجمعة الخطيبتان قبلها والعيدان بعدهما. فقد ذكر الحكمة في ذلك انهما في العيد سنة. وفي الجمعة شرط لازم قم بتقاديمه
وهذا ايضا فرق اخر. ومنها انه يشرع في صلاة العيد تكبیرات زوائد في اول كل ركعة في الاولى. ست - [01:05:22](#)

بعد تكبيرة الاحرام في الثانية خمس بعد تكبيرة الانتقال. ومنها ان المشروع ان تكون صلاة العيدان في الصحراء الا لعذر الجمعة
المشروع ان تكون في قصبة البلد الا لعذر. فمن الحكمة في ذلك لاشتهر العيد وزيادة اظهاره واشتراك الرجال والنساء - [01:05:42](#)
اي فيه هذا ايضا من الفروق بينهما. ولذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمر النساء بالخروج للعيد حتى يأمر ذوات الخدود وحتى
يأمر الحيض ليحضرن دعوة المسلمين. فان دعوتهن مجتمعة اقرب للاجابة. كما ان العبادة المشتركة افضل - [01:06:02](#)
ومن المنفردة حتى فضلت صلاة الجمعة على صلاة الفذ بسبعين وعشرين ضعفا. وهذا من المعاني المشتركة. ومنها وجوب فطر يوم
العيد دون جمعة فان افراد صومه مكروه لكون العياد اضيف كرم الكريم فيهما. ومنها انه في العيد ينبغي ان يخرج من طريق ويرجع
في اخر - [01:06:22](#)

بخلاف الجمعة ومنها كراهة التنقل في مصلى العيد قبل الصلاة وبعدها بخلاف الجمعة. ومنها ان الجمعة فرض عين بالاجماع. واما العيadan ففيهما خلاف معروف المشهور من المذهب انهم فرض كفاية. وال الصحيح انهمما فرض عين وهو احدى الروايتين عن احمد -

01:06:42

اختارها الشيخ تقى الدين ومنها ما يتعلق بالعيدين من زكاة الفطر والتکبير المطلق والمقييد ومن الااضاحي والهدي فلا تشاركها فيها ومنها ان في الجمعة ساعة لا يوافقها مسلم يدعوا الله الا استجيب له ولم يرد مثل هذا في العيدين. كذلك استحب العلماء -

01:07:02

زيارة القبور يوم الجمعة دون العيدين. فالجمعة تتأكد فيهما الزيارة والعيد استحباب مطلق كسائر الايام. ومن الفروق ما قال له الاصحاب ان خطبتي العيدين تستفتح الاولى بتسعة تكبيرات والثانية بسبعين بخلاف الجمعة فانها تستفتح بالحمد. صحيح استواء -

01:07:22

بالاستفتاح بالحمد كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يستفتح جميع خطبه بالحمد. تشتراك صلاة عيد الفطر وصلاة عيد النحر احرفي جميع هذه الاحكام ويفترقان في امور يسيرة بحسب وقتهم. وفي الفطر ينبغي الا يخرج من بيته حتى يأكل تمرات الوتر -

01:07:42

تحقيقا للفرق بينه وبين الايام التي قبله في وجوب الصيام ووجوب الفطر. كما يكره ان يتقدم شهر رمضان بصيام يوم او ويومين كما يكره قرن الفرائض بسننها وكره للامام ان يتطوع موضع المكتوبة. الحكمة في ذلك لاجل ان يتميز الفرد من غيره - 01:08:02
وما النحر فلا ينبغي ان يأكل الا من اضحيته بعد الصلاة. وعيد الفطر تتعلق به احكام صدقة الفطر. وعيد النحر تتعلق وبه احكام الااضاحي. ولهذا ينبغي في خطبة عيد الفطر ان يذكر احكام صدقة الفطر. وفي النحر ان يذكر احكام الااضاحي. وهذا من الفروع -

01:08:22

بل ينبغي لكل خاطب ومذكرة ان يعتنى بهذا المقصود يذكر الناس ما يحتاجون اليه بحسب الزمان والمكان والاحوال الاسباب كما كانت خطب النبي صلى الله عليه وسلم على هذا النمط لان المقصود بالخطب امران تعليم الناس ما ينفعهم من مهمات - 01:08:42
دينهم ترغيبهم وترحيبهم بالوعظ عن التقصير بالامر والوقوع في المحظور. السؤال الحادي والاربعون ما الاحكام المتعلقة بالميت على وجه الاجمال؟ الجواب احكام نوعان نوع يتعلق بذاته ونوع يتعلق بمخلفاته. اما النوع الاول فهو تجهيز - 01:09:02
تركيزه بالتفسييل والتکفين والصلة عليه ودفنه وحمله وهي فرض كفاية لشدة حاجته وضرورته الى هذه الامر. وتجهيزه الى رب باحسن الاحوال من تمام النظافة. شفاعة اخوانه المسلمين ودعائهم له واحترامه الشرعيات. واما المتعلق بمخلفات -

01:09:22

فاتح فيتعلق بتريكته اربعة حقوق مرتبة. واحد مؤن التجهيز تقدم على كل شيء. اثنان ثم الديون التي عليه ثم تنفذ وصاياته من ثلثه.
اربعة ثم يقسم الباقي على ورثته والحمد لله رب العالمين - 01:09:42